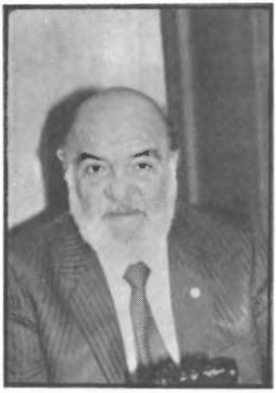

مصطفى كامل مراد

رئيس حزب الأحرار

- ☐ القوانين التى صدرت فى فترة عبد الناصر لأسباب ثورية سارية حتى الآن.. وهذه هى المشكلة.
- ☐ أحزاب المعارضة حصلت على ٣٠٪ من أصوات الناخبين رغم التزوير.
- ☐ المعارضة لاتساهم فى صنع القرار السياسى ولا يمكن أن تصل إلى السلطة.
- ☐ نطالب باطلاق حرية الأحزاب واصدار الصحف.
- ☐ الإرهاب ليس ظاهرة ولا يمثل أى خطر على النظام فى مصر.
- ☐ قانون الطوارئ أكثر ما يهدد الديمقراطية فى مصر.
- ☐ نقدر الرئيس مبارك ونطالبه باجتماعات مستمرة مع رؤساء الأحزاب.

مصطفى كامل مراد - رئيس حزب الأحرار

مصطفى كامل مراد.. رئيس حزب الأحرار له تاريخ قديم فى الحياة السياسية بدأ مع ثورة يوليو كأحد ضباط الجيش الذين عملوا مع الثورة.. وكان قد حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية عام ١٩٤٨ ودبلوم معهد العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٧٠ وبدأ يشغل عددا من المناصب الإدارية الهامة كمدير مكتب وزير التربية والتعليم.. ورئيس مجلس إدارة شركة الملابس والمهمات المصرية، ورئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للقطن، ثم الشركة الفرعونية للملاحة المصرية الأمريكية للنقل والشحن، ثم رأس غرفة القاهرة التجارية.

وقد حصل مصطفى كامل مراد على ميدالية فلسطين عام ١٩٤٩ وميدالية محمد على فى نفس العام ونوط الجدارة الفضى عام ١٩٥٦ ونيشان التحرير ونيشان الجلاء ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى والوشاح الأكبر للاستحقاق من المانيا الغربية فى سنوات مختلفة.

ويركز رئيس حزب الأحرار فى أقواله على تعريف السياسية.. وتعريف السياسى المحترف وكيفية تعامله مع القضايا المختلفة بشكل قد لا يوافقه كثيرون فيه، وهو فى النهاية يطرح وجهة نظر حزب ضمن ١٠ أحزاب وقوى مصرية متواجدة على الساحة حاليا.. على الأقل.

ولقد طرح الحوار معه كل القضايا وتحدث فيها بصراحة شديدة للغاية عن جوانب الديمقراطية المصرية.. وكانت البداية بسؤال ساخن عن الاحجام السياسية المختلفة على الخريطة المصرية، قلت له إن أحد التحفظات التى تثار حول الديمقراطية فى مصر هو أن أحزاب المعارضة تعانى من ضعف فى بنيتها الداخلية وقواعدها الشعبية رغم مرور ١٤ سنة على بداية التجربة.. ما هو تعليقكم على ذلك؟

قال السيد مصطفى كامل مراد: إن نتائج انتخابات مجلس الشعب عام

١٩٨٧ تقرر أن أحزاب المعارضة حصلت على ٢٠ فى المائة من أصوات الناخبين رغم التجاوزات الكبيرة التى تصل إلى حد التزوير من جانب الحزب الوطنى وهذا دليل على وجود قواعد للاحزاب المعارضة تدلى بأصواتها لصالح قوائم أحزابها. وفى الانتخابات نفسها نجد أن عدد الأصوات التى أضيفت إلى قوائم الحزب الوطنى من الأصوات التى تخلف أصحابها عن الحضور بلغت مليونى صوت تقريبا..

نحن استطعنا أن نعرف ذلك بالتجربة لأن لدينا فى مصر ٢٢ ألف لجنة انتخابية يتراوح عدد الأصوات فى كل منها إلى ما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ صوت ليصل العدد الكلى إلى ١٣ مليون ناخب تقريبا.. وعندما نتابع كشوف اللجان نجد أن متوسط الإدلاء بالأصوات ٩٠ صوتا مثلا من المتوسط الكلى، ثم نجد إحدى اللجان قد قفزت بأصواتها إلى مستوى غير طبيعى بالنسبة للجان الأخرى وما دامت لا تهبط الملائكة على مثل هذه اللجان بالذات فلابد أن أصواتا قد أضيفت، وعندما نعدل هذا الرقم إلى المتوسط العام للجان التى تسبقها وتليها ونجمع الأصوات المضافة يتكون الرقم الكلى الذى قلت انه مليونا صوت تقريبا.

أهمية هذا الرقم هى أنه لو رفعته من الأصوات التى حصل عليها الحزب الوطنى فستختل النسبة وقد تصل نسبة المعارضة فى الأصوات إلى ٥٠ فى المائة تقريبا. إذن.. فتوجد قواعد شعبية للاحزاب.. فنحن سياسيون قدامى.. وكل رئيس حزب الآن عمل لفترة طويلة جدا فى البرلمان ويتمتع بخبرة طويلة فى العمل السياسى وفى القواعد الشعبية، والجماهير تعرف من هو رئيس الحزب وما هو تاريخه ويتضح ذلك فى زياراتنا للاماكن المختلفة.

إن المشكلة هى أن الصحف القومية تابعة للتوجيه الحكومى فقد كانت مؤممة ولاتزال مؤممة، لكن تم نقل التأميم إلى مجلس الشورى بشكل نظرى فكل أعضائه من الحزب الوطنى الذى يختار رئيسه أيضا ليصبح المجلس هو الحزب تقريبا.

إن الصحافة إذن خاضعة للحكومة التى تعين رؤساء التحرير وبالتالى

لا تكتب عن أحزاب المعارضة بالقدر المطلوب ولا تنشر شيئا عنها، كما أن الإذاعة والتليفزيون يخضعان للحكومة فوزير الإعلام هو الذى يوجه سياسة اتحاد الإذاعة والتليفزيون بما لا يتيح لنا فرصة مناقشة القضايا الجماهيرية فى أوسع وسائل الاعلام انتشارا.. وعندما يخصص التليفزيون عدة ساعات لعرض بيان الحكومة فى مجلس الشعب على شاشته يكون من حقى كحزب معارض أن أرد عليه وأبدى وجهة نظرى فيما أختلف فيه معه وسبب الاختلاف وأقدم الحلول البديلة.. وهو ما لا يحدث ولو لدقائق ويتم التحكم فى اخراج جلسة مجلس الشعب بالمونتاج ليظهر ما يريدون إظهاره ويحذفون ما يريدون حذفه لأن الجلسات لا تذاع على الهواء.

وعندما تطرح القضايا الجماهيرية التى للأحزاب المختلفة آراء محددة حولها كرغيف الخبز والأسعار والجمارك والعلاقات الخارجية والخدمات لا تتاح لنا الفرصة لإبداء تلك الآراء فى الإذاعة والتليفزيون. أما اللقاء المباشر مع الجماهير فإنها محجمة طبقا لقانون الطوارئ، فلا يجوز عقد مؤتمر إلا بموافقة أجهزة الأمن التى ترفض عقد المؤتمرات أو توصى باقامتها فى مكان مغلق، وعندما يتم ذلك فى مدرسة أو مركز شباب مثلا نجد أن الشرطة تقف على الأبواب وهو ما يخيف الجماهير ويجعلها تتردد فى حضور المؤتمر وليس مسموحا بالمؤتمرات فى الأماكن المفتوحة أو تتم تلك المؤتمرات بصعوبة شديدة وبالتالى توجد عوائق فى طريق الاتصال بالجماهير.

إذن.. فهناك تضييق على المؤتمرات العامة وعلى الكتابة فى الصحف القومية وما يشبه المنع من الحديث فى الاذاعة والتليفزيون، والنتيجة هى الحد من اتصال الأحزاب السياسية بالجماهير ومع ذلك نتصل بالجماهير فى المحافظات باستمرار عن طريق الندوات، كما تمارس مقار الأحزاب نشاطات مختلفة منها عقد الندوات واللقاءات.

فليس صحيحا انه لا توجد قواعد جماهيرية للأحزاب السياسية، ويؤكد ذلك كل رقم ذكرته وكل وضع تحدثت عنه.. فعندما تنال الأحزاب ٣٠ فى المائة من الأصوات يكون ذلك دليلا على وجود قواعد لها.

صحافة.. أم.. أحزاب

قلت للسيد مصطفى كامل مراد:

هناك من يقول انه توجد فى مصر صحافة حزبية ولا توجد أحزاب سياسية.. ما قولك فى ذلك؟

قال: انه نوع من السخرية تتحدث به الحكومة عن الأحزاب السياسية والاجابة مركبة، فكيف وجدت الصحافة أصلا إن لم تكن الأحزاب قد قامت.. لقد أنشئت لأن هناك أحزابا أنشأتها كما أن الصحف تمارس دورها فى اخراج شكوى الجماهير والتعبير عنها وفى التعبير عن النشاط الحزبى.. فلولا الأحزاب لما وجدت الصحف.. كما أن الصحف تمارس دورها القوى فى الحياة السياسية والأحرار إحداها بما تتضمنه من مقالات لرئيس الحزب تتضمن تناولا للسياسة المصرية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل.. فنحن لا نكتب مقالات صحفية لكن مقالات سياسية تحدد المشكلة وتداعياتها وتقدم بدائل وحلولا واقعية لها، فرؤساء وكوادر الأحزاب يمارسون دورًا هاما من خلال كتابتهم فى الصحف فهم يعبرون عن الحزب الذى يصدر الجريدة.

وقد أصدرنا صحفا أخرى كالحقيقة والنور وشباب الأحرار.. فحزب الأحرار يمارس نشاطا حزبيا يترجم فى تلك الصحف.

لكن لا يمكن أن تتحول أى صحيفة إلى نشرة حزبية وإلا فسيكون الإقبال عليها ضعيفا، فلابد من أن تتضمن الأخبار المحلية والعالمية.

إن عبارة أحزاب تصدرها صحف وليست صحفا تصدرها أحزاب نوع من السخرية كان من لا يؤمنون بالتعدد الحزبى يطلقونها فى وقت مضى محاولين الإضعاف من شأن الأحزاب.

والواقع اننا نعمل منذ ٢٠ سنة فى البرلمان ولنا مضابط ومجلدات هائلة تناولنا

فيها كل قضايا مصر، ولنا تاريخ سياسى يمكن أن تعد حوله رسائل دكتوراه.. وقد أعدت بالفعل مثل هذه الرسائل فى جامعات غربية لدراسة الخط الفكرى لسياسى معين.. فلم تظهر من الهواء بلا جذور لكن خرجنا من قواعد شعبية خلال ١١ جولة انتخابية متتالية.

لقد قمنا بثورة أتينا بعبد الناصر فيها من بكباشى إلى رئاسة الدولة وأخمدنا إنقلابا ضده، ووقفنا مع السادات فى أزمته.. فنحن أناس لنا تاريخنا المؤثر على تاريخ مصر بوضوح.

إننا نحاول الإصلاح وطالبنا الرئيس مبارك بتعديل الدستور والغاء الطوارئ.. واضاف مصطفى كامل مراد أننا نرى أن أى وزارة لا تستطيع أن تفعل شيئا إلا إذا تغير الهيكل السياسى للدولة وليصبح للبرلمان نبضه وللقضاء والحكومة نبضها.. وننصح بتقوية دور الحكومة، فدور مجلس الوزراء ضعيف فى إتخاذ القرار وكل الأمور ملقاة على عاتق الرئيس مبارك مثلما كانت أيام السادات وعبد الناصر، وهذا ليس صحيا مع المتغيرات السياسية فى الداخل والخارج والسير بهذا الأسلوب صعب.

إننا جميعا نقدر الرئيس مبارك لكننا نريده أن يقوم بعمله كرئيس للجمهورية دون القاء أعباء أخرى على عاتقه حتى لا نحمله ما لا يطيق، ويجب أن يجتمع مجلس الوزراء أسبوعيا لتسيير العمل التنفيذى وتحقيق الإنسجام الوزارى والتضامن السياسى بين الوزراء.. فعندما لا يجتمع المجلس إلا كل شهرين لا تظهر المشاكل ويسير كل وزير فى ناحية.

إننا اناس نتحدث عن خبرة وعلم وأفكارنا ليست نتائج قراءات فقط.. فنحن سياسيون وعندما يطرح موضوع سياسى يكون علىَّ أن أتحدث.

قانون الطوارئ

وحول المطالبة المستمرة لأحزاب المعارضة بالغاء قانون الطوارئ، يقول رئيس حزب الأحرار: إن الإصلاح السياسى ضرورى للإصلاح الاقتصادى، فالسياسة هى الطريق لتحقيق أهداف معينة ضمنها الأهداف الاقتصادية، فإذا لم تكن الجوانب السياسية واضحة المعالم يصعب أن يتطور الاقتصاد القومى أو ينمو فلا يمكن الفصل بينهما.

إن الأحكام العرفية فى هذا الاطار - تعطى انطباعا بأن هناك طارئا فى مصر فيما يتعلق بالوضع الداخلى حتم على الحكومة علاجها بفرض حالة الطوارئ، وهذا الإنطباع يؤثر على الاستثمار الداخلى والخارجى وعلى العلاقات السياسية فى مصر.

إننى أتساءل.. ما هو الطارئ فى مصر؟ هل هو الارهاب؟ انه قائم فى مصر وغير مصر، ثم ان حالة الطوارئ لا تمنعه لكنها تقدم للحكومة سلطات واسعة فى التعامل مع المواطنين بما يهدر حرياتهم السياسية.

إنهم يقولون إن المواطن العادى لا يهتم بوجود الطوارئ وأنا أوافق.. لكن وجودها يجعل الناس تتساءل عما يحدث فى مصر.. ان الجريمة.. والإرهاب مسائل موجودة بشكل دائم.. وستظل تزداد وتنقص ما دام هناك مجتمع، فمن غير المتصور أن توضع الدولة فى حالة طوارئ لوجود وضع عادى ومستمر، فحالة الطوارئ تتضمن سلطات واسعة فى الاعتقال والمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة أو المصادرة.. إن المسألة ليست فى اننا لا نعتقل، لكن وجود هذه الحالة السياسية يخلق توترا.. ثم ان الديمقراطية - ليست منّةً من أحد كما تصورها الصحافة - كفاح وعرق وممارسة فليس صحيحا أن أحدًا يتنازل عن سلطاته وحده ولا يوجد حاكم يفرط فيها، فالحقوق تؤخذ من خلال ممارسات طويلة كالتى نمارسها فى إطار دستورى وقانونى من خلال اجتماعاتنا وندواتنا وأسئلتنا فى

البرلمان والمؤتمرات، ومن خلال صحفنا وتأهلينا الرأى العام لتكون قوة ضاغطة حتى تستجيب الحكومة للتعديلات الدستورية المطلوبة.. وبالطبع فإن اجتماعاتنا ومؤتمراتنا ليست اجتماعات للتآمر، كما تصورها الصحافة القومية.

– إننا نريد أن نعرف فقط مبررات عدم اتخاذ قرارات معينة.. ان فترة عبدالناصر كانت فترة ثورية تحتاج إلى قرارات سريعة وتركيز فى السلطة بيد الزعيم، وهذه هى طبيعة الثورات.. لكن بعد وفاة عبد الناصر والسادات يجب أن تعود الأمور إلى مجراها.

المشكلة أن القوانين التى صدرت فى تلك الفترة لأسباب ثورية لا تزال سارية حتى الآن.. حتى آلية إتخاذ القرار كانت تتركز فى القرارات الجمهورية المستمرة حتى الآن رغم وجود مجلس وزراء وبرلمان.
اتفاق على ذلك تتولى الحكومة التنفيذ لكن الذى يحدث هو ان السيد الرئيس هو الذى يتولى التنفيذ.. فالقوانين فى حاجة إلى مراجعة، وآخرها القانون الخاص باستثناء مدينة الأقصر من قانون الإدارة المحلية الذى يتطلب قانونا جمهوريًا.. رغم انه يكفى لذلك قرار من مجلس المحافظة أو الوزير المختص.. فنحن نحمل رئيس الجمهورية أعباء كثيرة فوق أعبائه.

سياسات الحزب الحاكم

وحول رأيه فى سياسات الحزب الحاكم ومدى تأييد حزب الأحرار لها وماهو دور المعارضة فى تقديره يقول رئيس حزب الأحرار: الواقع أن الحزب الوطنى هو أكثر الأحزاب تأييدا لنا فنحن أقدم منهم فى الحياة السياسية وبالتالى نقدم لهم حلولا يأخذون بها.. وهذا شىء طبيعى.

ثم إن حزب الأحرار ينتمى لثورة يوليو لكنه يقوم بالتصحيح.. فجورباتشوف عندما يقوم بحركته التصحيحية لايكون خارجا عن النظام الشيوعى.. فالعصر يفرض متغيرات جديدة لا تصلح معها قواعد الحكم فى

فترات سابقة.. وقد تغير المجتمع المصرى وتطور ونحن من المجددين الذين يتطورون مع الظروف، وفى الوقت نفسه تبقى جذورنا فى ثورة يوليو.. فأنا وخالد محيى الدين وإبراهيم شكرى كنا نمثل فصائل الاتحاد الاشتراكى ومؤسسيه ومؤسسى الاتحاد القومى وهيئة التحرير التى كانت تمثل حزب الثورة، وعندما بدأت التجربة الحزبية خرج كل فرع ببرنامجه ليصبح حزبا فى السبعينات بعد أن كان عبد الناصر يحتوى الجميع فى حزب الثورة.

لقد ظهرت أحزاب وقوى جديدة بعد ذلك كالوفد والإخوان، لكننا احزاب ثورة يوليو التى تنفذ المبدأ السادس لها وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة.

كما أن الحزب الوطنى أيضا هو أحد أحزاب ثورة يوليو، ومن هنا يجىء التقارب الذى تتحدث عنه، ومع ذلك فنحن مع الحزب الوطنى بشكل جذرى فيما يتعلق بهيكل الحكم، فلا نريد أن يتدخل الرئيس فى الأمور الصغيرة وأن تقوم الحكومة بها كسلطة تنفيذية مختصة بعدم رفع الضرائب عند حد معين مثلا وعدم رفع الجمارك وتصحيح العلاقة بين المالك والمستأجر وتغيير قوانين الاسكان لتشجيع الاستثمار فى هذا القطاع. ونحن نلتقى مع الحزب الوطنى والحكومة فى بعض الأمور كالسياسة الخارجية التى لايشوبها شىء، فالتقارب يأتى بحكم المنبع الواحد من ثورة يوليو ولاحرج لديهم فى أن يطبقوا مانقول به.

أما دور الحزب المعارض فهو أن يبرز وجهة نظره فى السياسات المختلفة والقضايا التى تهم الجماهير، فالسياسة هى خدمة المواطنين بكل فئاتهم ومعرفة تناقضات المجتمع والتعبير عنها وحلها بشكل سلمى بما لايرفع طبقة على طبقة أخرى.

إن دور الحزب المعارض هو استنباط السياسات وتحديد الاهداف فيما يفيد الجماهير فى قضاياها الهامة وفى كل مايهم طبقات الشعب وأن يهدف الحزب أولا إلى تحقيق الحرية السياسية ا تكاملة والمساواة أمام القانون وحرية الرأى والفكر وحرية إصدار الصحف وتكوين الاحزاب.. كل ذلك بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية، فلم يعد أحد يقبل الفروق الطبقية أبدًا.. وبدون العدالة يصبح

برنامج الحزب السياسى بلا أية مصداقية.

على الحزب أيضا أن يبرز الحلول ويوضح نتائجها وأسباب طرحه لهذا الحل أو ذلك.. وأسباب انتقاده لسياسة معينة مع تقديم بديل لها.. فالسياسى يجب أن يقدم البديل فهو ليس مجرد أستاذ جامعة أو صحفى، والسياسى يجب ألا يتحدث من أوراق مكتوبة، فمن المفترض أن يعيش فى مشاكل الجماهير.. ففى الخطب الرسمية يسمح بالقراءة لكن عند الحديث عن مشكلة جماهيرية يجب ألا تتحدث من أوراق. كما أن كشف الفساد ومحاربته أحد الأدوار الأساسية للحزب المعارض.

إطلاق حرية تكوين الأحزاب

وعن تأثير القوى السياسية التى لم تصبح احزابا يقول رئيس حزب الأحرار: إن قانون الاحزاب والقيود التى وضعها على تكوينها قد سبب عدم قدرة بعض التيارات السياسية على إقامة احزاب لها رغم وجودها فى الشارع السياسى كالاخوان المسلمين مثلا وهى جماعة قوية.

نحن نرى أن تزال هذه القيود لايجاد توازن سياسى يؤدى إلى الاستقرار.. فهناك شيوعيون وناصريون سواء أقاموا أحزابًا أم لا.. فواقع السياسة يحتم السماح لهم بإقامة أحزاب لها مقار وصحف وآراء ويصبح المواطنون هم الحكم عليها.

إن هذه القوى موجودة ونحن جميعا نعرف ذلك ولايمكن انكار الواقع، فيجب أن تنشأ لهم أحزاب يحكم الناس على حجمها وتأثيرها.. إن هناك أكثر من ٤٠ حزبا فى الولايات المتحدة منها ٤ أحزاب شيوعية لايسمع أحد عنها شيئا لمحدودية حجمها.

إن الديمقراطية هى سلطة الشعب فيجب إطلاق حرية تكوين الأحزاب ليترك للشعب الحكم عليها.. وانتخابها أو عدم انتخابها كصاحب السلطة

الاساسى الذى يحق له تحديد من يحكم باعتباره أساس الانتاج ودافع الضرائب والجمارك وباعتباره صاحب الرأى فى تحديد كيفية إدارة شئونه وانفاق أمواله واصدار قوانينه.

الخلل.. وليس التطرف.. هو الخطر

ويتحدث الأستاذ مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار عن التطرف الدينى وما يمثله من خطر على المسيرة الديمقراطية فى مصر فيقول: إن الارهاب لا يمثل أى خطر على مصر، فما يحدث ليس ظاهرة أبدًا، والوقائع التى تجرى عادية ومتباعدة.. إن الفقر والخلل الاجتماعى هو الذى يمثل خطرًا.. والفجوة بين المواطنين هى الخطر الأساسى.. وهى الفجوة التى نشأت نتيجة التطور الاجتماعى والانفتاح الاقتصادى والسفر إلى الخارج.

إن التقسيم الاجتماعى قد اختل بفعل السفر إلى الخارج والمدخرات التى ترسل إلى القرى والمدن والتى أدت إلى نوع من العزوف عن العمل، فمصر تستقبل ٥ مليارات جنيه سنويا من الخارج منها ٣ مليارات تدخل إلى السوق النقدية و ٢ مليار تدخل مصر بشكل آخر.. ومانريده هوأن يصل المبلغ الأخير فى اطار السوق النقدية حتى يستقر سعر الجنيه المصرى.

إن التطرف ظاهرة ناتجة عن الفقر فحوالى ٧٠ فى المائة من أعضاء الجماعات المتطرفة فقراء خاصة من طلبة الجامعات بعد استقبال الجامعات لكل فئات المجتمع والضغوط المادية على هذه الفئات داخل مؤسسات التعليم وهى الضغوط التى تجعلهم أكثر قابلية للاستجابة لأية بادرة تتيح لهم تحسين مركزهم المادى وأحوالهم المعيشية.. فالفقر هو سبب التطرف بنسبة ٩٠ فى المائة خاصة بين الشباب الذى أصبح يرفض الفروق الاجتماعية ولايقبل ماكان يقبله من قبل وهذا حقه الطبيعى.

إن العدالة الاجتماعية لثورة يوليو افرزت ذلك ويجب توفير مطالبهم بأى

شكل وعلاج مايعانونه من فقر بأى وسيلة.. فذلك هو أساس الاصلاح ومقاومة التطرف.

فى وقت تتفاوت فيه الفروق بشدة فى الجامعات التى سيحكم شبابها مصر فى وقت ما.. يجب أن نعالج مشاكلهم مهما تكلفت من أعباء، هناك طرق مختلفة لذلك كإنشاء المشروعات الصغيرة والإدخار القومى والمشروعات القومية التى تثير حماسهم، فألمانيا قامت على أساس المدخرات الصغيرة، ويجب أن نفكر فى كل ذلك.. فالإدخار أساس البناء والتنمية وعلينا أن نغرسه فى نفوس الاطفال بكل الوسائل، كما نغرس كل القيم الأخرى لكى ينشأ جيل جديد يؤمن بأن له حقا فى العمل وانه القوة الانتاجية الاساسية للدولة وأن من حقه السعى لكسب رزقه بلا قيود.. إن التطرف لا يخيف، لكن ما يخيف فى مصر هو الفقر. ويحدد رئيس حزب الأحرار السيد مصطفى كامل مراد انجازات ١٤ سنة من الممارسة الديمقراطية فى مصر فيقول: أنجزنا أولا حرية كاملة للصحافة الحزبية وهو انجاز كبير للغاية تمكنا من التطرق إلى تجنيد الرأى العام حتى نحقق الخطوات الديمقراطية المطلوبة كالغاء الطوارىء وتعديل عدة قوانين كممارسة الحقوق السياسية وحرية اصدار الصحف وتعديل الدستور.

من الناحية الأخرى. تمت إصلاحات كثيرة بناء على ما أبدته المعارضة من آراء وهو ما منع كثيرًا من الفساد، وما حدث أخيرا من تغيير لوزير الداخلية كان نتيجة لضغط من المعارضة التى أغلقت الباب أمام كثير من أوجه الفساد.

إن السنوات الماضية قد شهدت نجاحا وتطورا واصبح فى الامكان حاليا إنتقاد رئيس الجمهورية، وهو مالم يكن يحدث من قبل ذلك.. فمساحة الحريات قد ازدادت لكننا نريد المزيد.. وعلينا ألا نخشى من الحريات، فهى تضع أسس الاستقرار فى النظام ولاتسبب أية هزات، إنما تسبب الهزات الاحكام العرفية التى يجب الغاؤها حتى يشعر الرأى العام بأن القانون العادى يطبق.

أيضا بقى اطلاق حرية اصدار الصحف وضمان حيدة وحرية اجراء الانتخابات وعدم تزويرها واشراف القضاء على الانتخابات فى اللجان الرئيسية

واللجان الفرعية.. وعلينا الا نخشى من ذلك فالمجتمع المصرى متوازن ولن ينال أى حزب الاغلبية المطلقة أبدًا.. وقد يحصل المستقلون فى أى انتخابات جديد. على ٢٠ فى المائة وتتوزع النسبة الباقية على مختلف الاحزاب.. وقد يحصل الحزب الوطنى على ٣٥ فى المائة والوفد ٢٠ فى المائة والاخوان ١٥ فى المائة والعمل ٧ فى المائة والأحرار ٣ فى المائة وليسُت المسألة حسابات عددية ولكن ستسير الأمور هكذا.

وللأستاذ مصطفى كامل مراد رأى خاص فى ممارسة رئاسة مجلس الشعب فى الوقت الحالى يحددها بقوله: لقد مارست العمل السياسى فى مجلس الشعب ٢٠ سنة وفى مجلس الشورى ١٠ سنوات وتابعت كل رؤساء البرلمانات جميعا وعاصرتهم، لكن لم أعاصر د. رفعت المحجوب وهو سياسى محترف وزميل قديم عاصر الثورة منذ بدايتها وله فكره الذى لاغبار عليه.. فقد كان وفديا قبل الثورة.. وتحول إلى الافكار الاشتراكية بعد ذلك..

لكن.. رئاسة المجلس هى إدارة الجلسة، فالعملية السياسية تتم داخل المجلس بين الحكومة وأعضاء المجلس من كل الاحزاب الحاكمة والمعارضة فى شكل مناظرة، ورئيس المجلس يجب، ألا يتدخل أبدا بالدفاع عن الحكومة فللحكومة مندوبوها الذين يتحدثون ويدافعون عنها، ورئيس المجلس مثل القاضى يعطى الكلمة لهذا وذاك ويصدر قرارات المجلس.. لكن إذا قام بابداء رأيه فلا يقوم بذلك من فوق المنصة بل من القاعة ولايعود لرئاسة الجلسة إلا إذا انتهت مناقشة الموضوع الذى تحدث فيه حتى لايؤثر على رأى الاعضاء.

إن د. المحجوب يتدخل كأنه محاضر فصفة التدريس تغلب عليه وليس من عمل رئيس المجلس أن يشرح أو يتكلم من فوق المنصة فليس رئيسا لحزب لكنه رئيس جلسة عليه أن يكون مثل الميزان.. يعطى الكلمة.. ويعرض الاقتراحات ويصوت عليها.. ويبلغ القرارات للحكومة.. فهو المتحدث باسم المجلس.

أيضا موضوع تأجيل الاستجوابات يأتى بطريقة غير مألوفة ومنتقدة.. إن الهروب من استجوابات المعارضة لايقوى الحكومة لكنه يضعفها، والبرلمان

القوى يساوى حكومة قوية، والبرلمان الضعيف يمثل الطرف الثانى من المعادلة وهو حكومة ضعيفة. واسأله عن أكثر رؤساء مجالس الشعب الذين عاصرهم موضوعية فى إدارة الجلسات؟

قال: سيد مرعى ويليه السادات وعبد اللطيف البغدادى أيضا.

الديمقراطية المصرية.. مستمرة

وفى نهاية حديثه يلخص السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار رؤيته لمستقبل الديمقراطية فى مصر خلال سنوات التسعينات بقوله: إنني متفائل بمستقبل الديمقراطية فى مصر فمسيرتها لن تتوقف وان كنت أرجو أن تكون أسرع مما نسير عليه الآن، فالتطور الديمقراطى سيستمر والقيود القائمة حاليا سوف تزال.. وسوف ينتهى قانون الطوارىء والقوانين المقيدة للصحافة وقيام الأحزاب، لكن التحدى الاكبر الذى يواجه مصر هو زيادة السكان مع قلة الموارد.. فلابد أن نخلق موارد جديدة من لاشيء كالمناطق الحرة التى تحدثت عنها والتى ستحرك الاقتصاد المصرى نحو مرحلة جديدة تحتم إزالة العوائق البيروقراطية، إن قيمة الثروة القومية فى مصر ١٠٠٠ مليار جنيه وهى تمثل قيمة كل الاصول الموجودة فى مصر وهى تحقق عائدا سنويا يقدر بحوالى ٤٣ مليار جنيه فى الوقت نفسه الذى يمكننا بهذه الأصول أن نصل إلى ٧٠ مليار جنيه بتحسين الإدارة وإزالة العوائق البيروقراطية بدون أية إضافات جديدة.

علينا أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى فى تجاوز التحديات واهم خطوط التعامل مع مايواجهنا فى مصر.. هو جذب الاستثمارات وإزالة العوائق البيروقراطية وتنظيم الأسرة وتخفيف الانفاق الحكومى فيما يتعلق بالأمن القومى الداخلى بالذات كتخفيض أعداد قوات الأمن المركزى مثلا لكى نتمكن من تقليل العجز فى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة مع ترشيد الدعم.